العدد 3895 - السنة الثالثة عشرة
الأربعاء 28 جمادى الآخرة 1442 - الموافق 10 فبراير 2021
Wednesday 10 February 2021 - No.3895 - 13 th Year

جرحى من القوات الأمنية العراقية بمظاهرات واسط

الكاظمي: الانتخابات استحقاق وطني

جريح من القوى الأمنية العراقية

بغداد – «وكالات» : أكد رئيس مجلس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، أن البناء لا يتم بالتجاوز على الرموز والمقدسات وضرب المؤسسات وقطع الطرق، بل بدعم الدولة.

وقال الكاظمي في تغريدة له على تويتر الإثنين: «لن نتنازل عن بناء الدولة وهيبتها، أنجزنا الكثير لحل الأزمات الأمنية والاقتصادية والصحية».

ولفت إلى أن «الانتخابات استحقاق وطني يحتاج إلى التضامن السياسي والاجتماعي».

وأضاف أن «البناء لا يتم بالتجاوز على الرموز والمقدسات الدينية والوطنية وضرب المؤسسات وقطع الطرق، بل بدعم الدولة»، مؤكداً «لن نتهاون مع المتجاوزين».

كما أكد رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، الإثنين، أن حكومة بلاده ستستمر في اتخاذ القرارات الصعبة رغم التداعيات السياسية، ورغم ما قد يحدث من سوء فهم شعبي هنا أو هناك.

وقال الكاظمي خلال الاجتماع الأول للمجلس الوزاري للتنمية البشرية إن «المسؤولية التاريخية التي وجدنا أنفسنا فيها تحتم علينا المضي بخطوات تحقق المصالح الوطنية الاستراتيجية للبلد».

وأضاف الكاظمي «أننا لن نصل إلى التنمية الحقيقية من دون مكافحة منهجية للفساد، الذي أخذ يؤسس لنهج استئثار يعتمد على النفوذ والخروج عن القانون، وينتج حالة جديدة مقلقة من التفاوت الطبقي».

وأكد رئيس الحكومة العراقية «أن الاستثمار بالطاقة البشرية هو السبيل الأمثل للتأسيس لاقتصاد مستقبلي مستدام يعالج التحديات ويؤمن ازدهارا طويل الأمد».

واختتم الكاظمي تصريحاته قائلاً «إن دور الدولة ينبغي أن يتجه نحو تأسيس البنى التحتية البشرية والمادية للتنمية، وإفساح المجال للقطاع الخاص، لتحمل دوره في تسريع عجلة الاقتصاد وتوفير فرص العمل، التي تحفظ كرامة المواطن ومستقبل عائلته».

من جهة أخرى تداولت وسائل إعلام عراقية صوراً لجرحى من صفوف القوات الأمنية بعد تصديهم لمن وصفتهم «بالمندسين» في التظاهرات التي شهدتها محافظة واسط.

وبحسب مصدر أمني، فإن «هؤلاء الأفراد من ضباط ومنتسبين تلقوا إصابات من بعض المندسين بين صفوف المتظاهرين، كالطعن بالسكاكين والآلات الحادة نتيجة تواجدهم لحماية الممتلكات العامة والخاصة في المحافظة» بحسب ما ذكر موقع «السومرية نيوز» الإخباري.

وانطلقت قبل أيام تظاهرة قرب مبنى الحكومة المحلية في واسط بالتزامن مع تظاهرة مماثلة انطلقت، في ساحة الحبوبي وسط الناصرية.

من جهة أخرى أعلنت وزارة الداخلية العراقية أمس الثلاثاء، أن قوات الأمن قبضت على 24 من عناصر تنظيم داعش في محافظة الأنبار غرب العراق.

وذكرت الوزارة على صفحتها بموقع فيس بوك، أن مفارز الوكالة في مديرية استخبارات ومكافحة إرهاب الأنبار في وزارة الداخلية قبضت على 24 إرهابياً مطلوبين وفق أحكام قانون الإرهاب.

وأضافت أن الموقوفين متهمون بالانتماء لتنظيم داعش والعمل ضمن ما يسمى قاطعي الأنبار والفلوجة بالتنظيم.

ولي العهد السعودي: نسير بخطى ثابته لتطوير البيئة التشريعية

ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان

الرياض – «وكالات» : قال ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بن إن «بلاده تسير وفق خطوات جادّة في السنوات الأخيرة نحو تطوير البيئة التشريعية، من خلال استحداث وإصلاح الأنظمة التي تحفظ الحقوق وتُرسّخ مبادئ العدالة والشفافية وحماية حقوق الإنسان وتحقّق التنمية الشاملة، وتعزّز تنافسية المملكة عالمياً من خلال مرجعيات مؤسسية إجرائية وموضوعية واضحة ومحددة».

وأكد ولي العهد، مساء الإثنين، بأنّ «مشروع نظام الأحوال الشخصية الذي يجري استكمال دراسته يُعدُّ أحد أربعة مشروعات أنظمة تعمل الجهات ذات العلاقة على إعدادها»، بحسب ما ذكرت وكالة الأنباء السعودية «واس».

وأوضح «أنها ستُحال إلى مجلس الوزراء وأجهزته؛ لدراستها ومراجعتها وفق الأصول التشريعية؛ تمهيدًا لإحالتها إلى مجلس الشورى وفقًا لنظامه، ومن ثم إصدارها وفقًا للأصول النظامية المتبعة في هذا الشأن».

وأعلن ولي العهد السعودي «أن مشروع نظام الأحوال الشخصية، ومشروع نظام المعاملات المدنية، ومشروع النظام الجزائي للعقوبات التعزيرية، ومشروع نظام الإثبات، ستُمثل موجة جديدة من الإصلاحات، التي ستُسهم فَي إمكانية التنبؤ بالأحكام ورفع مستوى النزاهة وكفاءة أداء الأجهزة العدلية وزيادة موثوقية الإجراءات وآليات الرقابة، كونها ركيزة أساسية لتحقيق مبادئ العدالة التي تفرض وضوحَ حدود المسؤولية، واستقرار المرجعية النظامية بما يحدّ من الفردية في إصدار الأحكام».

وأشار ولي العهد السعودي إلى أن «عدم وجود هذه التشريعات أدّى إلى تباين في الأحكام وعدم وضوح في القواعد الحاكمة للوقائع والممارسات، ما أدّى لطول أمد التقاضي الذي لا يستند إلى نصوص نظامية، علاوة على ما سبّبهُ ذلك من عدم وجود إطار قانوني واضح للأفراد وقطاع الأعمال في بناء التزاماتهم».

السودان: حكومة انتقالية من 25 وزيراً

رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك

الخرطوم – «وكالات» : أعلن رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك، أسماء وزراء الحكومة الانتقالية الجديدة المكونة من 25 وزيراً مع إرجاء وزارة التربية والتعليم لمزيد من التشاور.

وشملت قائمة الوزراء الجدد التي تم إعلانها في مؤتمر صحفي مساء أمس بمجلس الوزراء بعد أن اعتمدها رئيس مجلس السيادة الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان بمرسوم جمهوري رقم 5 لسنة 2021 على أسماء 25 وزيراً، بحسب ما ذكرت وكالة أنباء السودان الرسمية «سونا».

وقال حمدوك إن «المعايير لاختيار الحكومة تركزت على التأهيل والخبرة والالتزام وتحديات المرحلة، فضلاً عن الاستقامة».

وأكد حمدوك أن الحكومة الجديدة شملت وزارات جديدة وفقاً لمعيار الاقتصاد والإنتاج، وشدد على ضرورة التركيز خلال الفترة المقبلة على الاستثمار والإنتاج لحل الأزمة الاقتصادية.

القوات الأمريكية في سوريا تتخلى عن حماية النفط للتركيز على «داعش»

«وكالات» : أعلن البنتاغون الإثنين أن القوات الأمريكية في سوريا لم تعد مسؤولة عن حماية النفط فيها، وأن واجبها الأوحد هو مكافحة تنظيم داعش، في تعديل للأهداف التي حددها لهذه القوات الرئيس السابق دونالد ترامب.

وقال المتحدّث باسم وزارة الدفاع الأميركية جون كيربي للصحافيين، إن «موظفي وزارة الدفاع ومقاوليها من الباطن ليسوا مخولين بمد يد المساعدة إلى شركة خاصة تسعى لاستغلال موارد نفطية في سوريا، ولا إلى موظفي هذه الشركة أو إلى وكلائها».

وأضاف ردا على سؤال عن مهمة القوات الأمريكية في سوريا إن العسكريين الأمريكيين المنتشرين في شمال شرق سوريا، وعددهم حالياً حوالى 900 عسكري «دعم المهمة ضدّ تنظيم داعش في سوريا، هذا هو سبب وجودهم هناك».

ويُعتبر التعديل تغييراً في اللهجة بين الإدارة الديموقراطية الجديدة وسابقتها الجمهورية أكثر منه تحولاً استراتيجيا، إذ لم يسبق أن انخرط الجيش الأمريكي في أي استغلال للنفط السوري.

ولا تزال الغالبية العظمى من حقول النفط في شرق سوريا وشمالها الشرقي خارج سيطرة النظام. وتقع هذه الحقول في مناطق تسيطر عليها بشكل أساسي قوات سوريا الديموقراطية، القوى العسكرية المرتبطة بالإدارة الذاتية الكردية التي تشكل العائدات النفطية المصدر الرئيسي لمداخيلها.

مقاتلون من حركة الشباب الإرهابية

وفي 2020 وضعت شركة النفط الأميركية «دلتا كريسنت إنيرجي» والإدارة الذاتية الكردية اتفاقاً يسمح لقوات سوريا الديموقراطية بالإفلات من مجموعة واسعة من العقوبات فرضتها الولايات المتحدة على النظام السوري.

وقال ترامب في 2019 عندما عدل عن قراره بسحب جميع القوات الأمريكية من شمال شرق سوريا، إنه سيبقي على بضع مئات من العسكريين «حيث هناك نفط».

ودافعت الإدارة الأمريكية عن نفسها ضد تهمة الاستفادة مالياً من النفط السوري، وأكد البنتاغون أن وجود قواته في المناطق النفطية في سوريا، يهدف لمنع وصول هذا النفط إلى تنظيم داعش، والسماح لقوات سوريا الديموقراطية، بتمويل جهودها لإعادة الإعمار.

من ناحية أخرى حث خبراء بمجال حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، الإثنين، 57 دولة على استعادة نحو 10 آلاف من رعاياها، بينهم نساء وأطفال على صلة بمقاتلي تنظيم داعش الإرعابي يعيشون في مخيمات بشمال شرق سوريا في ظروف «غير إنسانية» دون غطاء قانوني.

ويقول خبراء إن «هذه الدول عليها التزام بإعادتهم وفق القانون الدولي ومحاكمة البالغين منهم عن جرائم حرب أو جرائم أخرى في محاكمات عادلة بمحاكمها المحلية في حال توفر الأدلة اللازمة.

وهناك نحو 9462 امرأة وطفل من الأجانب بين أكثر من 64 ألف محتجز في مخيمي الهول وروج اللذين تديرهما السلطات السورية الكردية وحيث أغلبية الموجودين من العراقيين والسوريين.

وقالت فيونولا ني أولين مقررة الأمم المتحدة المعنية بحماية حقوق الإنسان في سياق الإرهاب في إفادة صحفية بعد بيان مشترك للخبراء المستقلين بالمنظمة الدولية «هذا الأمر ملح للغاية».

ووصفت القائمة التي تضم 57 دولة من بينها بريطانيا والصين وفرنسا وروسيا الاتحادية والولايات المتحدة «بقائمة العار» كما نددت «بنهج التجريد من الجنسية» مشيرة إلى أنه أمر غير قانوني ترك الإنسان بدون جنسية.

وقالت: «هؤلاء النساء والأطفال يعيشون في ظروف لا توصف إلا بأنها مروعة وغير إنسانية.. الأوضاع في هذه المخيمات ربما تصل لحد التعذيب والمعاملة غير الآدمية والمهينة وفق القانون الدولي».

وأضافت أن بعض النساء تم «تزويجهن عبر الإنترنت» كعرائس لمقاتلي تنظيم داعش الإرهابي أما الأطفال «فلا حيلة لهم في قدومهم إلى هنا».

وقالت الأمم المتحدة في الشهر الماضي إنها «تلقت تقارير تفيد بمقتل 12 من السوريين والعراقيين خلال النصف الأول من يناير بمخيم الهول الذي يضم نازحين وعائلات لمقاتلي تنظيم داعش».

وقالت ني أولين إن «كندا وفنلندا وقازاخستان استعادت بعض رعاياها لكن الأعداد الهزيلة».

وقارنت بين «الاحتجاز غير القانوني» وبين من تحتجزهم الولايات المتحدة في منشأة غوانتانامو منذ سنوات للاشتباه فيهم أمنيا دون توجيه اتهامات لهم.

ليبيا: المجلس الرئاسي الجديد يعقد أول اجتماع

رئيس المجلس الليبي محمد المنفي

طرابلس – «وكالات» : عقد الاثنين عبر تطبيق زووم الاجتماع الأول للمجلس الرئاسي الليبي الجديد برئاسة رئيس المجلس محمد يونس المنفي.

وقال مسؤول الإعلام بالمجلس الرئاسي الجديد أن الاجتماع كان بحضور عبدالله حسين اللافي وموسى الكوني وبحضور رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبدالحميد دبيبة، وتم مناقشة ناقش خطة العمل للتأسيس وإدارة المرحلة التمهيدية الآتية.

وتم التشاور حول آليات تشكيل الحكومة في الوقت المحدد لها وعرض برنامجها وتقديمها لنيل الثقة من مجلس النواب الليبي.

وأصر المنفي بضرورة تكثيف الجهود للعمل على حل كافة المشاكل وتذليل الصعاب كافة من أجل الانطلاقة الفعلية في عمل المجلس وتنفيذ المهام كافة التي انتخب من أجلها واختتم الرئيس الاجتماع وعلى أن يستكمل النقاش وتوسيع دائرة التشاور مع أعضاء مجلس النواب وأعضاء ملتقى الحوار الوطني الليبي.

رئيس الحكومة التونسية يلجأ للقضاء ضد رئيس البلاد

تونس – «وكالات» : قال مصدر من المحكمة الإدارية في تونس الإثنين، إن رئاسة الحكومة طلبت رأياً استشارياً حول النزاع المحتدم مع رئاسة الجمهورية على «اليمين الدستورية» للوزراء الجدد في التعديل الحكومي الموسع.

وقال المتحدث باسم المحكمة عماد الغابري في تصريح لوكالة الأنباء الألمانية، إن المحكمة ستعطي رأيها في الإجراءات التي رافقت التعديل برمته، بما في ذلك أزمة «اليمن الدستورية» لكن رأيها لن يكون ملزماً.

وتونس في أزمة دستورية غير مسبوقة بسبب رفض الرئيس قيس سعيد، أستاذ القانون الدستوري المتقاعد، قبول الوزراء الجدد الذين اختارهم رئيس الحكومة هشام المشيشي، لأداء اليمين بعد نيلهم الثقة من البرلمان في 26 يناير الماضي.

وأرجع الرئيس سعيد موقفه إلى تحفظه على بعض الوزراء بدعوى شبهة فساد وتضارب المصالح تحوم حول بعضهم. وأعلن الرئيس التونسي اعتراضه على الإجراءات التي رافقت التعديل لافتقارها للسند دستوري، في إشارة إلى نيل الثقة من البرلمان.

وأضاف الغابري «من صميم اختصاص المحكمة الإدارية إبداء رأيها الاستشاري بطلب من رئاسة الحكومة في مشاريع الأوامر الحكومية. كما تمارس الرقابة الدستورية على القرارات الإدارية وحتى مشاريع القوانين».

وفي غياب محكمة دستورية تأخر وضعها منذ 5 أعوام، طرح خبراء القانون الدستوري بالفعل تأويلات متضاربة للدستور. وقال الرئيس سعيد، إنه ليس المتسبب في الأزمة الحالية.

وقال رئيس الحكومة المشيشي في وقت سابق: «طلبت موعداً لأداء اليمين ونأمل الاستجابة. الوزراء الذين عينتهم بمقتضى صلاحياتي الدستورية، حان الوقت ليؤدوا اليمين ويباشروا مهامهم».